تونس: قيود تهدد آلاف الوظائف

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تسود مخاوف في أوساط منظمات المجتمع المدني في تونس من قيود قانونية تهدد آلاف الوظائف، إذ بدأ البرلمان مناقشات بشأن تنقيحات على القانون المنظم لعملها بغاية فرض قيود على التمويلات الخارجية التي تتلقاها. وينص مشروع القانون الذي يناقشه البرلمان على أن تمنح وزارة الشؤون الخارجية التراخيص للمنظمات الأجنبية وتراقب تمويلاتها. ويفترض أن يحل المقترح الجديد مكان قانون 88 الذي أقر في سبتمبر/أيلول 2011 وسمح بإنشاء حوالى 25 ألف منظمة وجمعية، إثر سقوط نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي الذي أطاحته الثورة قبل 13 عاماً. وتشير التقديرات إلى توفير الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني نحو 40 ألف وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر. وتقلق المنظمات المدنية الناشطة بكثافة في تونس من التضييق على عملها ومصادرها المالية في حال المصادقة على القانون الجديد، ما يحيل آلاف العاملين في الكثير منها إلى البطالة القسرية، فضلا عن حرمان المنتفعين من الخدمات والإسناد المالي والتقني الذي يقدمه المجتمع المدني لآلاف التونسيين. ويقول رئيس مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، أمين غالي، إن القطاع المدني في تونس يساهم بنسبة تصل إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بما يزيد عن 46 مليار دولار سنوياً وفق بيانات البنك الدولي، كما يوفر عشرات آلاف فرص العمل لحاملي الشهادات العليا، ولا سيما الحاصلين على شهادات في تخصصات صعبة الإدماج في سوق العمل. ويؤكد غالي لـ«العربي الجديد» أن «المجتمع المدني يشكل إحدى الدعائم الرئيسة الشريكة لتحقيق التنمية المستدامة بالتنسيق والتعاون مع شركاء المسؤولية، وهم الحكومة والقطاع الخاص». ويرى أن للمجتمع المدني دوراً اقتصادياً مهماً في دعم التنمية في البلاد وتوفير وظائف للوافدين على سوق العمل.

وحول الشكوك بشأن تمويلات غير سليمة لمنظمات مدنية أو إمكانية استغلالها في تبييض أموال، يقول غالي إن الدولة تمتلك أساساً كل آليات الرقابة على نشاط الجمعيات وتمويلاتها، ويمكنها تسليط عقوبات على الجمعيات المخالفة وفق ما حدده مرسوم 2011 الذي لم يغفل هذا الجانب. ويعتبر أن المجتمع المدني غير مسؤول عن ضعف عمل هياكل الرقابة والتي يقدر عددها بـ12 هيكلاً رقابياً، مبيناً أن الإدارة العامة للجمعيات لا تقوم بدورها الرقابي كما يجب، في ظل نقص مواردها المالية والبشرية، ونقص اعتمادها على الرقمنة. ويقول إن «الحديث عن تحول القطاع المدني إلى حديقة لغسل الأموال وتلقي تدفقات مالية مشبوهة أمر مبالغ فيه»، لافتا إلى أن معدل التمويلات السنوية التي تحصل عليها الجمعيات الناشطة لا يتجاوز 180 مليون دينار (حوالى 60 مليون دولار)، مشيرا إلى أن الجمعيات وجهت هذه التمويلات نحو المساعدة على توفير خدمات أساسية للعديد من فئات المجتمع من بينها حافلات للتلاميذ، أو تدريس ذوي الاحتياجات الخاصة، أو القيام بحملات تطوعية لصالح البيئة، أو اقتراح حلول علمية للنهوض بالاقتصاد المحلي. وقفز عدد الجمعيات من 9744 جمعية قبل ثورة يناير/كانون الثاني 2011 إلى 24278 جمعية نهاية سبتمبر/أيلول 2023، وفق البيانات الرسمية.

عمال في مصنع لإنتاج الدوائر الكهربائية بمدينة فويانغ الصينية، 16 يناير 2024 (Getty)

تجارة الصين ترتفع 13%

تجاوز إجمالي قيمة التجارة الدولية للصين في السلع والخدمات 4,11 تريليونات يوان (الدولار يعادل 7,24 يوانات) خلال إبريل/ نيسان الماضي، بزيادة بلغت نسبتها 13% على أساس سنوي، بحسب ما أظهرت بيانات رسمية صادرة عن الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي. وقالت الهيئة، وفق ما نقلت وكالة شينخوا الصينية، أمس السبت، إن قيمة صادرات السلع وحدها بلغت نحو 1,9 تريليون يوان، بينما بلغت قيمة الواردات 1,62 تريليون يوان، ما أدى إلى فائض قدره 281,5 مليار يوان. ووصلت قيمة صادرات تجارة الخدمات إلى 205,9 مليار يوان، وقيمة واردات تجارة الخدمات 374,7 مليار يوان، ما نتج عنه عجز قدره 168,8 مليار يوان. وكان قطاع السياحة أكبر مساهم في تجارة الخدمات، إذ بلغت قيمة التجارة في القطاع 179,9 مليار يوان، تليها خدمات النقل والخدمات التجارية الأخرى، وفقاً للهيئة.

الرقائق الإلكترونية تقود صادرات كوريا الجنوبية للنمو

سيئول ـ **العربي الجديد**

قادت شحنات الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات) صادرات كوريا الجنوبية نحو الاستمرار في النمو، الشهر الماضي، مما دعم التفاؤل بين صناع السياسات في أكبر اقتصاد في آسيا بشأن توسع اقتصادي أفضل من المتوقع هذا العام. وارتفع إجمالي الصادرات على أساس سنوي بنسبة 9,2% في مايو/أيار، بحسب البيانات الصادرة أمس السبت، عن مكتب الجمارك، وأوردتها وكالة بلومبيرغ الأميركية، فيما انخفض إجمالي الواردات بنسبة 2%. وقفز الفائض التجاري للبلاد إلى 4,96 مليارات دولار، وهو الأكبر منذ 41 شهراً، وفقاً لبيان منفصل صادر عن وزارة التجارة. وقام بنك كوريا المركزي، الشهر الماضي، بتعديل توقعاته للنمو الاقتصادي بشكل حاد، حيث ظل زخم الصادرات قوياً، على خلفية الطلب على المنتجات، بما في ذلك الرقائق الإلكترونية والسيارات. وكانت مبيعات الرقائق قوية بشكل خاص، مما أدى إلى تحقيق مكاسب في إجمالي المبيعات في الخارج، مقارنة بأواخر العام الماضي. في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، ساعدت التجارة كوريا الجنوبية على تحقيق نمو اقتصادي كان أسرع مرتين مما توقعه المحللون. وقفزت صادرات كوريا الجنوبية من الرقائق بنسبة 54,5% عن العام السابق في مايو/أيار، بينما ارتفعت صادرات شاشات العرض بنسبة 15,8%. وقالت وزارة التجارة إن الشحنات الخارجية لمحركات الأقراص الصلبة المستخدمة في أجهزة الكمبيوتر ارتفعت بنسبة 48,4%. تحتل كوريا الجنوبية وبعض جيرانها في آسيا مواقع في أعلى التسلسل الهرمي الشامل لسلاسل توريد التكنولوجيا، ومن المتوقع أن تستفيد أكثر من الطلب المتزايد على الإلكترونيات اللازمة لتطوير الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات في الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة. وقالت شيانا يوي، الخبيرة الاقتصادية في جامعة أكسفورد إيكونوميكس، وفق بلومبيرغ: «تشير البيانات الأخيرة إلى أن قوة الصادرات الآسيوية ربما لا يزال أمامها مجال للارتفاع. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى دورة صعود إنتاج الرقائق». وأعلنت شركتا تصنيع الرقائق الكورية الجنوبية «إس كيه هاينيكس»، و«سامسونغ إلكترونيكس» عن أرباح أفضل من المتوقع مع تعافي الطلب على رقائق الذاكرة الخاصة بهما. وتتنافس الشركتان الآن على تزويد شركة «إنفيديا» بذاكرة متقدمة أكثر ربحية من الأنواع التقليدية.

أخبار

خسائر لبورصة مصر

خسرت البورصة المصرية نحو 24,3 مليار جنيه (515,1 ملايين دولار) خلال تعاملات الأسبوع الماضي، ليغلق رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق عند مستوى 1,813 تريليون جنيه، بنسبة انخفاض بلغت 1,3%. وانخفض مؤشر السوق الرئيسي

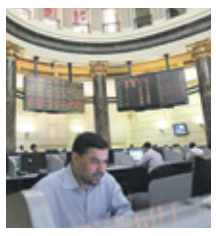

«إيجي إكس 30» بنسبة بلغت 1,04%، مسجلاً 26922,76 نقطة، وتراجع مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» بما نسبته 0,13% ليصل إلى 5932,24 نقطة، وهبط مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقاً بنسبة 0,38%، منهياً التعاملات عند مستوى 8554,56 نقطة. وبلغ إجمالي قيمة التداول نحو 200,3 مليار جنيه.

استقرار الين الياباني ضرورة

ذكر تقرير صادر عن بنك قطر الوطني أن استقرار الين الياباني يعد أمراً ضرورياً لمنع حدوث أزمة إقليمية أكبر في سوق العملات، قد يكون لها تأثيرات على السيولة والنمو العالميين عامة. وقال البنك في تقريره الأسبوعي، وفق وكالة الأنباء القطرية «قنا»، أمس السبت: «رغم أن الصين قد تكون تخطت اليابان منذ بضع سنوات، باعتبارها محركاً رئيسياً للاقتصاد الآسيوي، وثاني أكبر اقتصاد في العالم، لا تزال اليابان تلعب دوراً بالغ الأهمية في ما يخص تدفقات رؤوس الأموال والأسواق المالية. وقدر التقرير أن الاقتصاد الياباني يبلغ 4,2 تريليونات دولار، ويشكل 3,6% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي المعدل بحسب تعادل القوة الشرائية، وهو ثالث أكبر اقتصاد بعد الولايات المتحدة والصين، إذ تعد اليابان دولة رئيسية مصدرة للسلع المصنعة وواحدة من أكثر الدول تطوراً في مراكز التصنيع الآسيوية، أي سلاسل التوريد المتكاملة التي تربط الاقتصادات المتقدمة في شمال شرق آسيا بالاقتصادات الناشئة بالصين وجنوب شرق آسيا.

مخزون سلعي في الأردن

قال ممثل قطاع المواد الغذائية في غرفة تجارة الأردن جمال عمرو، إن لدى المستوردين والتجار في الأردن مخزوناً كبيراً من المواد الغذائية الأساسية، تكفي لمدد طويلة، مشيراً إلى تراجع في الأسعار. وأضاف عمرو في تصريحات لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» نشرت، أمس، أن المستوردين والتجار ونظراً إلى الخبرات الطويلة المتراكمة عندهم وعلاقاتهم بمختلف مصادر الغذاء في العالم، بذلوا جهوداً كبيرة منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وبروز أزمة منطقة البحر الأحمر لتوفير مخزون كبير من المواد الغذائية في السوق المحلية والمحافظة على إدامة عمليات الاستيراد، بالرغم من الكلف الزائدة ولا سيما المتعلقة بأجور الشحن البحري.

هال وناس

أزمة خبز اليمن

زيادة في الأسعار تثير سخط المواطنين وسط تفاقم الغلاء

تتسع رقعة السخط بين اليمنيين بسبب رفع أسعار الخبز في مناطق عدة خاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً، وسط تدهور العملة، ما يفاقم معاناة ملايين الأشخاص الذين جرفتهم سنوات الصراع إلى الفقر والعوز

تعز ـ **فخر العزب**

عادت أم إياد التي تعول أربعة أطفال، من المخبز الكائن في حارتها وسط مدينة تعز جنوب غربي اليمن خالية الوفاض، بعد أن ذهبت لشراء بعض الخبز «الروتي» لأسرتها، لتفاجأ بأن المبلغ الذي بحوزتها لم يعد كافياً لشراء الكمية المطلوبة.

ورغم عدول محافظ تعز نبيل شمسان الأسبوع الماضي عن زيادة أقرها في أسعار الخبز وسط سخط شعبي من القرار، فإن المخابز رفضت العودة إلى التسعيرة القديمة وتمسكت بزيادة الأسعار، مشيرة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وسط تدهور العملة اليمنية في مناطق سيطرة الحكومة، إذ قفز الدولار في الأيام الماضية إلى نحو 1750 ريالاً.

التسعيرة التي أصدرها محافظ تعز نبيل شمسان كانت تحدد سعر بيع الأقراص الثلاثة من الروتي بـ200 ريال، وحددت حجم القرص الروتي بـ 45 غراماً، وسعر الكيلو من الروتي والخبز بـ1400 ريال، لكنه عدل عن هذه الأسعار وأصدر توجيهاته بإعادة التسعيرة القديمة، والمحددة بـ1000 ريال للكيلو، على أن يباع القرص حجم 50 غراماً بـ50 ريالاً. لكن مواطنين أكدوا لـ«العربي الجديد» أن معظم الأفران رفضت العودة إلى التسعيرة القديمة وتشبثت بالتسعيرة الجديدة، حيث تبيع الأفران ثلاثة أقراص بـ 200 ريال. أزمة الروتي لم تكن في تعز فقط، بل امتدت إلى مدن أخرى، حيث كانت مخابز وأفران عدن التي تتخذ منها الحكومة عاصمة مؤقتة جنوبي البلاد، قد بدأت السبت قبل الماضي إضراباً عن العمل، للمطالبة باعتماد سعر 100 ريال للقرص الواحد وزن 60 غراماً، غير أنها علقت الإضراب اليوم التالي. وأشارت جمعية المخابز والأفران المهنية في بيان حينها إلى أنها قررت العودة لبيع الروتي بسعر 75 ريالاً للقرص الواحد لمدة أقصاها 15 يوماً، يتم من خلالها الجلوس مع الجهات المعنية.

وأضافت أنه خلال الجلوس مع الجهات المعنية ستُناقش تكلفة إنتاج الروتي والخروج برؤية توافقية منصفة لتحديد بيع الروتي للمواطن حسب تغيرات الأسعار صعوداً أو هبوطاً. ولفتت إلى أن قرارها تعليق الإضراب والعودة إلى بيع الروتي جاء بناءً على طلب مكتب الصناعة والتجارة، والوعود بدراسة تكلفة الروتي. وكان ناشطون قد دشنوا حملة في وسائل التواصل الاجتماعي للتنديد بارتفاع أسعار الروتي، معتبرين أن ذلك يأتي في سياق حرب على قوت ولقمة عيش المواطنين في ظل ارتفاع جنوني للأسعار، وإيقاف صرف الرواتب في معظم مناطق البلاد، وانهيار غير مسبوق للعملة، وهي العوامل التي سببت كارثة إنسانية غير مسبوقة في البلد الذي يعاني الحرب منذ تسع سنوات. وقال محمد العزي (مواطن من تعز) لـ«العربي الجديد» إن أصحاب الأفران قلصوا وزن الخبز، حيث يصل وزن القرص الروتي من 20 إلى 25 غراماً فقط، وتُباع ثلاثة أقراص بـ 200 ريال، ما يعني أن المخبز يبيع الكيلو بحوالى 2700 ريال، وهو ضعف السعر المحدد.

> ارتفاع أسعار الخبز يأتي وسط تدهور سعر الريال في مناطق الحكومة

وأضاف العزي أن «مكتب الصناعة والتجارة يصدر تسعيرة لسعر الخبز ووزنه، ولا يلزم الأفران باستخدام الوزن، حيث إن معظم، إن لم يكن كل الأفران لا تستخدم الميزان خلال البيع، وهذا يتيح لأصحاب الأفران التلاعب بالوزن وزيادة أرباحهم، خصوصاً إذا عرفنا أن كيس الدقيق وزن 50 كيلوغراماً يُستخدم لصناعة حوالى 1800 قرص، ولك أن تتخيل الأرباح التي يجنيها صاحب الفرن».

في المقابل، قال فيصل الشرعبي (صاحب فرن في تعز) لـ«العربي الجديد» إن «أصحاب الأفران متضررون من عدم استقرار سعر صرف العملة، والتدهور الكبير فيه، حيث يزداد سعر الكيس الدقيق الذي وصل إلى 50 ألف ريال لوزن 50 كيلوغراماً، أضف إلى ذلك ارتفاع الصرفيات الأخرى من إيجار وكهرباء والديزل ورواتب عمال، ونلاحظ أن معظم من الديزل نتيجة لارتفاع سعره المتزايد».

وأضاف الشرعبي: «من مصلحتنا تثبيت سعر الخبز، وهذا يحتم تثبيت سعر الصرف كي يثبت سعر الدقيق والديزل، وحينها من حق السلطات فرض التسعيرة التي تتناسب مع مصلحة أصحاب الأفران ومصلحة المستهلكين، لكن لا يجوز إلزامنا بسعر وحجم محدد في ظل الارتفاع المتزايد لأسعار الدقيق والديزل والكهرباء والإيجارات وزيادة النفقات التشغيلية».

قال المدير العام لمكتب الصناعة والتجارة في تعز، عبد الرحمن القليعة، لـ«العربي الجديد» إن «عدم استقرار سعر الصرف، وانهيار قيمة العملة المحلية والارتفاع الجنوني للأسعار، خصوصاً في ظل الظروف الكارثية التي تعيشها البلاد، جعلتنا في حيرة من أمرنا رغم أننا نبذل جهوداً كبيرة لتخفيف معاناة المواطنين، وخصوصاً في رغيف الخبز، مع عدم وجود منافسة حقيقية لاستيراد الدقيق، وكذلك عدم وجود معالجات لسعر صرف العملة، هذا الأمر أدى إلى ضعف القوة الشرائية للمواطنين، ما اضطرنا إلى مواكبة هذه المتغيرات وتسخيرها لصالح المواطن». وأضاف القليعة: «لزمننا الأفران بالبيع بالكيلوغرام وأجزأناه، وحددنا سقفاً للسعر أسوة بسعر العاصمة المؤقتة عدن، ونتيجة لفقد الرغيف الكثير من وزنه حتى وصلت قيمة الأقراص الأربعة من الروتي إلى 200 ريال عند وزن 90 إلى 100 غرام في أحسن الأحوال، وحاولنا خلال الأيام الثلاثة الماضية تثبيت السعر، وزيادة الوزن من 90 غراماً إلى 135غراماً بسعر 200 ريال». وتابع قائلاً: «الآن نحن بصدد إعداد دراسة أخرى لتكلفة إنتاج الرغيف، وهذا الوضع سائد في كل المحافظات مع تكثيف لجان الرقابة على الأفران للحفاظ على الوزن، واتخاذ الإجراءات القانونية كافة حيال المخالفين، هذا كل ما نمتلكه من حلول، لذلك نتمنى من الدولة ودول التحالف وكل المهتمين بالشأن اليمني التدخل لدعم العملة، وعمل المعالجات لإيقاف هذا التدهور الذي ألقى بظلاله سلباً على كل متطلبات الحياة».

بائع يعرض الخبز في سوق بمدينة تعز، 4 أكتوبر 2022 (أحمد الباشا/ فرانس برس)

سورية

ارتفاع حاد لأسعار الأضاحي في إدلب

إدلب ـ **هاديا المنصور**

شهدت أسعار الأضاحي في إدلب شمال سورية ارتفاعاً حاداً لتصل إلى ضعف مستويات الفترة نفسها من العام الماضي، على الرغم من توقف تصديرها. يقول جهاد الخيري إنه كان يأمل في شراء أضحية بالمبلغ الذي ادخره طوال العام من عمله في المياومة (باجر يومي)، لكنه فوجئ بالأسعار التي فاقت توقعاته بكثير، مضيفاً لـ«العربي الجديد» أن» مبلغ 250 دولاراً كان يمكن أن يكفي لشراء أضحية في العام الماضي، لكن هذا المبلغ لا يمكن أن يشتري أي أضحية ولو قل وزنها هذا العام».

ويبدو أن الطلب المتزايد الذي جاء بعيداً عن السوق الخارجية هو ما دفع الأسعار إلى الصعود وفق تجار، إذ قال أحمد محمود العوض، صاحب أحد محلات بيع اللحوم إن سعر اللحوم كان يتجه نحو الانخفاض لولا إقبال المنظمات وزيادة طلبها على شراء الأضاحي وتثبيتها السعر مؤخراً، حيث كان يبيع الكيلو غرام من لحم الخروف المشفى (من دون عظم) بقيمة 430 ليرة تركية (13,3 دولاراً) واليوم بـ 400 ليرة تركية.

> سعر الأضحية يقترب من ضعف مستويات العام الماضي عند 550 دولاراً

وأضاف العوض أن السعر الحالي يقترب من الأسعار السائدة قبل نحو شهر حين كان مجال التصدير مفتوحاً نحو العراق، إذ ساهم التصدير وغلاء الأعلاف في ارتفاع الأسعار. وأشار إلى أن أسعار العام الحالي تزيد كثيراً عن الفترة نفسها من 2023، إذ كان يباع كيلو الغرام من الخراف باقل من 3,5 دولارات، بينما يقترب السعر من الضعف حالياً، وهو ما جعل الإقبال على الشراء على الأضاحي ضعيفاً جداً بسبب الغلاء وقلة الأجور التي لم تعد تتناسب إطلاقاً مع الأسعار. ولفت إلى أن أسعار الأضاحي العام الماضي كانت بحسب وزنها بين 250-350 دولاراً للخروف، بينما يتراوح سعره اليوم بين 350 و550 دولاراً، وهو مبلغ كبير يعجز عن تأمينه غالبية الأهالي وسط الفقر وانتشار البطالة وقلة مصادر الدخل.

بدوره، أكد مربي الأغنام بشار أبو عزو، لـ«العربي الجديد» أن الإقبال على سوق الأغنام في مدينة «معرة مصرين» في إدلب ضعيف من التجار والأهالي على حد سواء، فالتاجر الذي كان يشتري 100 رأس من الأغنام لا يشتري اليوم أكثر من 20 رأساً منها، بسبب الإقبال الضعيف على شرائها من المستهلك بشكل عام.

من جهته قال تاجر الأغنام سامر كشيمة إن الطلب على الأضاحي في الأسواق يكاد يكون معدوماً، وتشهد أسواق الأغنام ركوداً واضحاً مقارنة بالعام الماضي، مشيراً إلى أن الطلب يكاد يقتصر حالياً على بعض منظمات المجتمع المدني وبشكل محدود للغاية.

العراق

صعود قياسي في أسعار الأسماك

بغداد ـ **احمد عبد**

سجلت أسعار الأسماك في العراق ارتفاعاً قياسياً في الأيام الماضية، وسط انخفاض المعروض في الأسواق بسبب تراجع الإنتاج الناجم عن نفوق أعداد كبيرة بسبب شح المياه الناجم عن الجفاف، وإقدام وزارة الموارد المائية على ردم الأحواض والبحيرات الصناعية الخاصة بتربية الأسماك في ظل هذه الأوضاع. وقفز متوسط سعر كيلوغرام السمك إلى نحو 13 ألف دينار (10 دولارات تقريباً) مقابل 4 آلاف دينار، الأمر الذي سبّب الضغط على ميزانيات الكثير من الأسر، ولا سيما في ظل ارتفاع أسعار البدائل على رأسها اللحوم الحمراء. وقال رئيس الجمعية العراقية لمنتجي الأسماك، إياد الطالبي، إن ارتفاع الأسعار يعود إلى عوامل عدة، في مقدمتها ردم وزارة الموارد المائية الأحواض والبحيرات الصناعية الخاصة بتربية الأسماك وشح المياه، مشيراً إلى تراجع الإنتاج السنوي إلى 150 ألف طن بعد أن كان يصل إلى مليون طن في أعوام ماضية.

وأضاف الطالبي لـ«العربي الجديد»، أن وزارة الموارد المائية سمحت بإنشاء أقفاص جديدة وفق تعليمات جائرة لا يمكن تنفيذها لمن يرغب في إنشاء مشروع جديد لتربية الأسماك، متوقعاً استمرار الإنتاج في الانخفاض وهبوط المعروض، ما يجعل سعر السمك يصل إلى 15 ألف دينار للكيلوغرام الواحد في المتوسط.

وأشار إلى أن البحيرات التي تم ردمها في السنوات الأخيرة تشكل نسبتها أكثر من 75% من إنتاج الأسماك في العراق، وأن ردم هذه البحيرات لم يسبب أي زيادة في مناسيب المياه لنهري دجلة والفرات، وأن عمليات الردم كانت عن طريق تصريف مياه البحيرات في المبازل لتصب في مياه الخليج العربي. وأشار إلى أهمية إعادة النظر في سياسة ردم البحيرات والأحواض السمكية من الحكومة ودعم مربي الثروة الحيوانية للحد من ارتفاع الأسعار ومراعاة القدرة الشرائية للمواطن العراقي. من جهتها، تبنّت وزارة الزراعة العراقية إجراءات عدة للحد من ارتفاع أسعار الأسماك في الأسواق المحلية، وفق خطط استراتيجية تتضمن العمل على تكاثر الأسماك ومنع الصيد الجائر من البحيرات والمسطحات المائية، بحسب تصريحات صحافية أخيراً لمعاون مدير عام دائرة الثروة الحيوانية لشؤون الأسماك في وزارة الزراعة حاتم الجبوري، الذي أكد أن العمل متواصل من أجل عودة الأسعار إلى طبيعتها، والحد من الاستغلال الحاصل من خلال إجراءات رقابية وأمنية متواصلة، داعياً الأجهزة الأمنية في بغداد والمحافظات، إلى منع الصيد الجائر، بهدف إيصال أحجام الأسماك الموجودة حالياً، إلى الأوزان المناسبة خلال خمسة إلى ستة أشهر.

سوق أسماك في بغداد (الأناضول)

وأشار الجبوري إلى أن أسعار الأسماك في الأسواق المحلية ارتفعت بعد قرار منع صيدها، في الوقت الحالي، الذي يعتبر موسماً للتكاثر والحفاظ على المخزون السمكي في الأنهار والمسطحات المائية.

تحقيق

تعمد الاحتلال الإسرائيلي تدمير آلاف المشاريع الريادية والشبابية الصغيرة خلال حربه على قطاع غزة، بينما كانت تمثل لأصحابها باباً وحيداً للرزق وتحقيق الطموحات، وتحملوا الكثير من العناء من أجل إخراجها إلى النور، ولكن دفنتها صواريخ العدوان تحت الركام

تدمير أرزاق غزة

صواريخ العدوان تنسف أحلام أصحاب المشاريع الريادية

غزة ـ **علاء الحلو**

تبددت أحلام الزوجين الفلسطينيين صبا حميد وإسماعيل العسلي بعد تدمير الطائرات الحربية الإسرائيلية مشروعهما الخاص بصناعة المشغولات اليدوية وبيعها، وتسويته بالأرض إثر نسف المربع السكني الذي يقطنانه وسط مدينة غزة.

وإلى جانب الزوجين، فقد سبّب العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، نَسْف وتدمير آلاف المشاريع الريادية والشبابية التي كان يطمح أصحابها إلى تطويرها، بعد تمكنهم من ترويجها على مواقع التواصل الاجتماعي، ونقلها من العالم الافتراضي إلى الواقع، إلا أن الصواريخ والقذائف غير المتوقفة كانت لها بالمرصاد. وأدى العدوان الإسرائيلي إلى تدمير آلاف المشاريع الشبابية الناشئة، وتتوزع ما بين المشاريع التجارية والخدماتية والإنسانية والاجتماعية والفنية والتعليمية والطبية، والتقنية والزراعية، والصناعية، والإعلامية، والسياحية والترفيهية، إلى جانب مشاريع العناية بالتراث والفلكلور والآثار القديمة، ومُختلف تفاصيل التاريخ والحضارة الفلسطينية.

تقول العشرينية صبا حميد إنها شعرت بسعادة بالغة لحظة استثمار زوجها محلاً تجارياً قريباً من منزلهما لترويج منتجاتها ذات الصَّنع اليدوي «لطالما حلمت بأن أعرض مشغولاتي اليدوية في فاترين زجاجي، وأن أصفّفها بعناية على رفوف نظيفة ولامعة تُكمل بهاء مشهد القطع التي كنت أصنعها بعناية، وتستنفد الكثير من الوقت والجهد».

وتلفت حميد في حديث مع «العربي الجديد» إلى أنها أُجبرت على ترك منطقة سكنها في شارع الجلاء وسط مدينة غزة، والنزوح نحو مدينة دير البلح وسط قطاع غزة بسبب القصف الإسرائيلي المباشر للمباني السكنية، مضيفة «بعد خروجنا من المنطقة بساعات تم تدميرها بشكل كامل، كما تم تدمير مشروعنا بكُل ما فيه من تفاصيل وذكريات، أما إسماعيل العسلي فبُيّن أنه شارك زوجته في تحقيق حلمها عبر استثمار محل صغير لعرض مشغولاتها، فيما كان يوفر لها المواد الخام من السوق، كذلك يُنسّق مع الزبائن والتُجار ويقول «كان أملنا كبيراً بأن نُطور مشروعنا المُشترك، وأن نقوم بتوسعة المحل، إلا أن صواريخ الاحتلال دمرته برفقة أحلامنا التي كانت تلامس السماء».

> 13,29
>
> قدّر تقرير صادر عن البنك الدولي نهاية مارس/آذار الماضي، قيمة الأضرار التي لحقت بالأسكان في قطاع غزة، جراء العدوان الإسرائيلي المستمر منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بنحو 13,29 مليار دولار.

ولم تسلم أحلام الفلسطيني رائد المعصوابي من الأذى الإسرائيلي خلال الحرب المُتواصلة، حيث تم تدمير مشروعه الخاص بالديكورات المنزلية، وتركيب بديل الخشب والألومنيوم لحظة قصف البرج الذي يضم محله التجاري ومكتب التصميم الخاص به، ليُصبح عاطلاً عن العمل، وبلا مصدر دخل.

ويوضح المعصوابي لـ «العربي الجديد» أن مشروعه الخاص بمُتابعة آخر صيحات الموضة في مجاله كان بمثابة الحلم الذي دفعه إلى دراسة فن الديكور، والالتحاق بمجموعة من الدورات داخل فلسطين وخارجها «إلا أنّ صاروخاً إسرائيلياً كان كفيلاً بتدمير ذلك الحلم قبل أن يدمر المبنى الذي يحتضنه». يلفت المعصوابي الذي يعيش برفقة أسرته حالة نزوح قاسية تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة، إلا أنها ليست المرة الأولى التي يتعرض فيها مشروعه للتدمير، إذ تم قصف المبنى الذي كان يستأجر فيه محله عام 2021، ما دفعه إلى استدانة مبلغ مالي واستئجار محل جديد، وإعادة افتتاح مشروعه الذي أصبح حطاماً مرة أخرى.

> البنك الدولي يقدر خسائر البنية التحتية في قطاع غزة بـ18,5 مليار دولار

> تدمير ما يزيد عن ثلثي المباني السكنية والمنشآت المدنية منذ بدء الحرب

كما تعرض الفلسطيني رامي أحمد لصدمة بعد تدمير الطائرات الحربية للمبنى الذي يضم الأتيليه «المرسم» الخاص به، والذي يقوم فيه بتدريب الأطفال والناشئين على أساسيات الفن التشكيلي والرسم بالفحم وبالوان الأكريلك، كذلك النحت والتشكيل بالصلصال الحراري.

ويلفت أحمد لـ«العربي الجديد» إلى أن المرسم لم يكن مُجرد مشروع للدخل المادي، أو رسومات وألوان فقط، «بل كان أمنية حياتي التي لطالما حلمت بتجسيدها على أرض الواقع، لقناعتي التامة بأهمية الفن بصفته قوةً ناعمة في إيصال رسائل الشعوب إلى العالم أجمع». ويتابع: «كنت أشعر بالسعادة وأنا أتجول بين هواة الرسم لحظة تنافسهم على صناعة اللوحات الفنية ومنحهم بعض الملاحظات لتطوير الأداء، إلا أن ذلك لم يرُق الاحتلال الإسرائيلي الذي سبّب دمار المرسم، بما فيه من لوحات وذكريات، لكننا لن نتوقف عن الرسم، أو الحلم، فهذا هو سبيلنا ليعرف العالم أننا شعب يعشق الحياة ويتوق إلى الحرية».

من ناحيتها، تشير الفلسطينية بَثينة مصطفى إلى أنها فقدت مصدر دخلها الوحيد بعد نزوحها من منطقة النصر وسط مدينة غزة نحو مدينة خانيونس، بفعل التهديدات الإسرائيلية بضرورة التوجه جنوبي وادي غزة، إذ تعرض بيتها للتدمير بما يضم من عفش، وأدوات خاصة بمشروع صناعة اللوحات التعليمية، وتُبين مصطفى لـ«العربي الجديد» أن تدمير المشروع الخاص بها، والذي لطالما حلمت بتطويره لإيمانها بأهمية الأدوات المُساعدة للطلبة على التعلّم، حرمها من القدرة على توفير المتطلبات الضرورية لأطفالها، خاصة في ظل توقف زوجها عن العمل بفعل النزوح وفقدانه فرصة العمل داخل محل لبيع الملابس في شارع عُمر المُختار شرقي مدينة غزة.

ولم يقتصر الدمار على المشاريع الريادية والربحية فقط، وإنما طاول كذلك الأنشطة المجتمعية والإنسانية، إذ تقول الفلسطينية فادية راجي، وهي صاحبة مُبادرة خاصة بإيواء قطط الشوارع لحمايتها من الحوادث وتقديم الرعاية لها، إنها لم تتمكن من إخلاء القطط لحظة تحذير المنطقة، لكنها قامت بفتح باب المأوى كي تتمكن القطط من الهرب في حال تعرض المبنى للخطر.

وتوضح راجي والتي تعرّض بيت عائلتها للقصف بعد مغادرته أنها خسرت مشروعها بكل محتوياته، إلا أنها ما زالت تجهل مصير القطط التي لطالما اعتنت بها، وتقول: «لكلّ قطة ذكرى تختلف عن الأخرى، فبعضها تم جمعه من الشارع مباشرة، فيما وصلت بعض القطط للمأوى عن طريق الجيران والأقارب».

وأسفر العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ 239 يوماً عن استشهاد وفُقدان وإصابة ما يزيد عن 117 ألف فلسطيني، وتدمير ما يزيد عن ثُلثي المباني السكنية، والمُنشآت المدنية والأبراج والعمارات التي تضم مقار الشركات، والمحال التجارية، والمشاريع الشبابية والريادية، ما سبّب فُقدان عشرات الآلاف لمصادر دخلهم في ظل تزايد التحديات يوماً تلو الآخر. كان البنك الدولي قد أشار في تقرير أصدره نهاية مارس/ آذار 2024 بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تحت عنوان «تقييم مؤقّت للأضرار في قطاع غزة» إلى أنّ العدوان الإسرائيلي سبّب أضراراً للبنية التحتية تُقدّر بنحو 18,5 مليار دولار، أي ما يعادل 97% من إجمالي الناتج المحلي المشترك للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2022.

وقدّر التقرير تكلفة الأضرار بحوالي 13,29 مليار دولار في قطاع الإسكان، و1,65 مليار دولار في قطاع التجارة والصناعة والخدمات، و629 مليون دولار في قطاع الزراعة، و554 مليون دولار في قطاع الصحة، و503 ملايين دولار في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ونحو 411 مليون دولار في قطاع البيئة بما في ذلك إزالة الأنقاض، 258 مليون دولار في قطاع النقل، و341 مليون دولار في قطاع التعليم.

عقود لإصلاح البنية التحتية

أكدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» في منشور نهاية مايو/أيار الماضي، أن البنية التحتية المدمرة في قطاع غزة، ومحدودية الوصول إلى الوقود واستمرار العدوان على القطاع يؤدي إلى تعطل عمليات الإغاثة، مشيرة إلى انقطاع شبكة الاتصالات وتعطل مقدمي خدمات الإنترنت في تنفيذ أعمال الإصلاح. وتعرضت النسبة الأكبر من البنية التحتية في قطاع غزة للتدمير منذ بدء العدوان الإسرائيلي الذي يدنو من شهره التاسع. وسبق أن أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في تقرير له، أن إعادة قطاع غزة إلى الوضع الاقتصادي الذي كان سائداً قبل الحرب، قد تستغرق عقوداً من الزمن، في حال عدم توفر برنامج إنعاش مدعوم وممول من المجتمع الدولي. وأشار التقرير الصادر في فبراير/ شباط إلى أن نسبة البطالة التي كانت 45% في غزة قبل السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ارتفعت إلى 80% تقريباً بحلول ديسمبر/ كانون الأول الماضي. ولفت البنك الدولي في تقرير له في إبريل/ نيسان الماضي، إلى أن الأضرار التي لحقت بمرافق البنية التحتية ومنشآتها تؤثر على جميع قطاعات الاقتصاد.

فلسطينية تشير إلى الدمار الذي لحق بمنازلها والمنطقة المجاورة في رفح جنوب قطاع غزة، 18 ديسمبر 2023 (فرانس برس)